تلخيص مذكرة إحاطة عدد 3

الانتقال الاقتصادي ورفع الضوابط والمقاومة في تونس فهم تحديات تقرير مجموعة الأزمات الدولية "فساد مالي ونعرات جهوية"

أدلى رئيس الجمهورية التونسية الباجي قايد السبسي يوم 10 ماي 2017 خطابا إثر تصاعد التحركات الاجتماعية وتقاربها في جميع أنحاء البلاد، مثل حركة "الرخ لا" و الذي يهدف إلى استعادة السيادة الوطنية على الموارد النفطية في منطقة تطاوين ثم انتشرت إلى مناطق داخلية أخرى ذات موارد طبيعية (قبلي وقابس) وحركة "مانيش مسامح" التي تهدف إلى التصدي لمشروع قانون المصالحة الاقتصادية وقانون المصالحة مع رجال الأعمال والموظفين المتورطين في الفساد في ظل ديكتاتورية بن علي. وفي هذا الإطار المتوتر جدا سياسيا نشرت مجموعة الأزمات الدولية (ICG) تقريرها، في نفس الوقت مع خطاب الباجي قايد السبسي، تحت عنوان "الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية". ويكمن في الواقع وراء مسألة الفساد والجهوية، تعزيز إصلاح هيكلي يؤيده البنك الدولي منذ عام 2011 ألا وهو رفع ضوابط الاقتصاد التونسي. وفي دراستنا، "الانتقال الاقتصادي ورفع الضوابط والمقاومة في تونس - فهم تحديات تقرير مجموعة الأزمات الدولية-" نقوم بتقديم إطار تحليلي جديد يسمح للقارئ فهم تقرير مجموعة الأزمات الدولية، وعموما فهم تقارير المنظمات الدولية التي تسعى للتأثير على السياسة العامة في تونس. ونقدم في دراستنا، دراسة تطبيقية حول الأساليب التي تستخدمها هذه المنظمات لتعزيز برنامجها. ويقدم الجزء الأول من هذه الدراسة الإصلاح الهيكلي الذي يؤيده البنك الدولي والأساليب والطرق المستخدمة لتعزيزه، ويعرض الجزء الثاني الإطار الجهوي والأساليب التي تستخدمها مجموعة الأزمات الدولية لتعزيز هذا الإصلاح

ويطلق عادة على إصلاح رفع ضوابط الاقتصاد اسم "تبسيط إجراءات الاستثمار". ولا يتعلق الأمر بإزالة القيود "البيروقراطية" للإدارة التونسية وتبسيطها فقط بالرغم من أنه إصلاح ضروري. ولكن يشمل كذلك، بالإضافة إلى الجوانب "البيروقراطية"، إصلاح قانون الاستثمار وإزالة حد أقصى من التدابير التنظيمية التي تحد من نفاذ الشركات الأجنبية إلى الأسواق مثل تراخيص الاستثمار في القطاعات التي يتجاوز فيها رأس المال الأجنبي 50٪ والتراخيص المسبقة في بعض المجالات مثل الصيد البحري، وآبار المياه وغيرها من المجالات الأخرى. وقد بدأت عملية رفع الضوابط هذه في تونس في عام 2011 من قبل مكتب "سكوت جاكوبس" (Scott H. Jacobs)كجزء من الإصلاحات التي يعززها البنك الدولي من خلال "إستراتيجية المقصلة. وتهدف إستراتيجية المقصلة (La stratégie de la guillotine) إلى إزالة حد أقصى من التدابير التنظيمية في وقت قياسي (بما في ذلك التراخيص) على أساس تبرير: نظرية الهيمنة التنظيمية

وتميز نظرية الهيمنة التنظيمية الفساد (La théorie de la capture) عن طريق الهيمنة على القواعد التنظيمية لخدمة المصالح الخاصة وربح المال: يصبح المشرع / السلطة التنظيمية ممثلا كاملا لمصالح الشركات. وللحد من نشاط جماعات الضغط التي تخدم المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، يدعو أنصار هذه النظرية إلى حل جذري يقوم على سحب حق الدولة في سن القواعد التنظيمية. غير أنه بإمكاننا تقديم توصيات مختلفة للتغلب على آليات الفساد، مثل تنظيم نشاط جماعات الضغط هذه أو معاقبة الموظفين الإداريين أو غير ذلك

ومن أجل تعزيز عملية رفع الضوابط كحل للهيمنة على الدولة وإقناع الرأي العام وصناع القرارات التونسيين، نشر البنك الدولي تقرير "كل شيء في العائلة" (All in the Family) ، مؤكدا فيه على هيمنة حاشية بن علي على القوانين التنظيمية قبل الثورة لبناء ثروتهم عن طريق استخدام أساليب غير أخلاقية ومعلومات مزورة. بعد فشل إستراتيجية المقصلة المرتكزة على نظرية الهيمنة المستندة على المعارضة "النظام السابق/ الثورة" (أي تقرير "كل شيء في العائلة")، استخدمت مجموعة الأزمات الدولية نفس هذه النظرية للتوصية برفع الضوابط، ولكن لتطبيقها هذه المرة على المعارضة "المناطق المحظوظة / المناطق غير محظوظة" في تونس في تقريرها الأخير "الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية". غير أن هذا الإطار التحليلي، الذي يقارن بين النخبة المنحدرة من المناطق المحظوظة التي تهيمن على القواعد التنظيمية الاقتصادية وبين فئة ناشئة منحدرة من مناطق غير محظوظة مقيدة على استخدام الوسائل غير الرسمية والتهريب، لا يمت للواقع بصلة ويغفل على عدة عناصر هيكلية. ومن بين هذه العناصر، تجاهل تقرير مجموعة الأزمات الدولية إيلاء الاعتبار لفساد الشركات الأجنبية أو الشركات عبر الوطنية أو الامتيازات الفاحشة التي تتمتع بها الشركات التي تكون أغلب رؤوس أموالها أجنبية والتي يطلق عليها اسم شركات غير مقيمة تحت القانون 72. وتعتمد الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في كثير من الأحيان على مؤسسات ضعيفة لرشوة المسؤولين الحكوميين والحصول على امتيازات غير مبررة أو على سندات.

وينقل تقرير مجموعة الأزمات الدولية، عن طريق استخدام وسائل مستشرقة، نظاما تمثيليا تصور فيه القوى الحية للبلاد كأشخاص كسالى أو أصحاب سندات أو فاسدين لنزع شرعية أي قوة متصدية لبرنامجهم. وفي الواقع، تلتجئ هاتين المؤسستين إلى وسائل دعاية متطورة للغاية (التحيز، والتعميم، والتشكيك، والتزوير، والإشاعات وما إلى ذلك) من أجل تقويض القوات الحية للبلاد المتصدية لهذه البرنامج؛ مثل اتهام جميع الموظفين الإداريين الذين تصدوا لإصلاح المقصلة بأنهم تحت سيطرة رجال خفاء فاسدين أو ادعاء أنه منذ انتفاضة الخبز لعام 1984، فقدت الحركات الاجتماعية شرعيتها ، وتحولت إلى مجرد دمى متحركة فاسدة تستخدم كأداة ضغط في المفاوضات من قبل رجال أعمال ومهربين لا يقلون فسادا. وأخيرا، يمثل ورجال الأعمال التونسيين، من الشمال إلى الجنوب، كأشخاص كسالى يسعون إلى الحصول على إيرادات، ويحاولون الاستيلاء على الإدارة الفاسدة. وهكذا فإن الرسالة التي تحاول تبليغها هذه المؤسسات هي كالآتي: أي قوة وطنية متصدية لبرنامجهم ليس لديها أي سبب موضوعي لتبرير ذلك، وتعتبر، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فاسدة

وينبغي على صناع القرارات وأصحاب المصلحة التونسيين التشكيك في مصداقية مؤسسات مثل البنك الدولي أو مجموعة الأزمات الدولية عندما يتعلق الأمر بتقديم تحليلات موثوق منها ومرتكزة على وقائع حقيقية ما دامت لا تتردد في تزوير المصادر أو التلاعب بها أو تدليس دراساتهم عبر استخدام أساليب غير أخلاقية. وأخيرا، فإن توصيات هاتين المؤسستين، بالرغم من أنها تبدو محايدة، تمثل تدخلا خطيرا في الشؤون السياسية التونسية من خلال انحيازها مع القوة السياسية التي من الأرجح أن تؤيد برنامجها الهادف إلى رفع قيود الاقتصاد. وهكذا، فإن الاتفاق الذي اقترحته مجموعة الأزمات الدولية يتمثل في: تبرئة رجال الأعمال الفاسدين من خلال قانون المصالحة الوطنية ووضع نظام جديد لغسل الأموال عن طريق صناديق استثمار عام وخاص مقابل دعم رجال الأعمال لعملية رفع قيود الاقتصاد الوطني المكثفة والتي تخدم أساسا مصالح الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات

وإذا تم توقيع هذا الاتفاق، ستكون تونس قد تعرضت إلى هزيمتين كبيرتين متتاليتين: الأولى، من خلال تحرير اقتصادها، بترخيصها لنفاذ الشركات الأجنبية إلى أسواقها الداخلية على حساب الشركات المحلية دون مقابل، والثانية من خلال قانون المصالحة الاقتصادية بتشريعها الفساد عبر إجازتها لغسيل الأموال

بناء على هذا التحليل، يقدم المرصد التونسي للاقتصاد التوصيات العامة التالية :

- دعم وضع سياسات عامة مستندة إلى خبرات وحوار وطني يمكن البلاد من مواجهة التحديات الإنمائية مع إعطاء الأولوية لمراكز البحوث والمختبرات والمؤسسات الوطنية القائمة، وتعزيز تواصل مجال اتخاذ القرارات بمجال البحوث.

- حصر التعاون الدولي للأمور التقنية لا للأمور السياسية، كدعم للبحوث الوطنية فقط وليس في جوهر السياسة العامة.

- التشكيك في موثوقية ومصداقية أعمال البنك الدولي ومجموعة الأزمات الدولية لأن حيادها غير مضمون.

- عدم اعتماد قانون المصالحة الاقتصادية الذي يحث على الغش من خلال عفو كبير ومستمر، يهيئ مناخا للإفلات من العقاب ملائما لنمو الفساد

بقلم :
شفيق بن روين
رئيس قسم البحوث الكمية و الاحصائيات
جيهان شندول
رئيسة قسم المناصرة و البحوث في السياسات الاقتصادية